مقابلة

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

رأي "صديق" للعهد في السنة الأولى من الولاية درباس: قرار الدولة حصريّة السلاح... تاريخي

يصادف في 9 كانون الثاني الجاري، مرور سنة على انتخاب العماد جوزف عون رئيسا للجمهورية، حفلت بإنجازات على مستويات كثيرة، وكانت مليئة بالعقبات والتحديات نتيجة الخلافات والانقسامات السياسية، ونتيجة الاعتداءات الاسرائيلية. لكن الرئيس عون مضى في معالجة العقبات قدر المستطاع، وما زالت امامه خمس سنوات، نأمل في ان ينتهي فيها الاحتلال ويعود الاستقرار

مع انتخاب الرئيس عون، استقامت مسيرة المؤسسات الدستورية بعد سنوات من الشغور الرئاسي ومرحلة تصريف الاعمال والاعتراضات عليها. فتعطلت نتيجة ذلك، وتراجعت مشاريع الكثير من الوزارات والمؤسسات العامة بسبب الشغور فيها. وأيضا بسبب تفاقم الازمة الاقتصادية والمعيشية وهجرة الكفاءات والرساميل وتوقف الاستثمارات وتراجع العلاقات مع الدول العربية وتفشي الفساد والرشاوى. لكن بعد انتخاب الرئيس وتشكيل الحكومة، بدأ الوضع يعود الى طبيعته بسبب عودة الحياة الطبيعية الى روح الدولة، وبوشر اتخاذ الاجراءات الانقاذية التي تحتاج الى الكثير من الخطوات الجريئة والسريعة لضمان تحقيقها بعيدا من النكد السياسي.
في هذا الحوار لـ "الامن العام" مع عضو اللجنة الدستورية القانونية الاستشارية لرئاسة الجمهورية التي شكلها الرئيس عون، الوزير الاسبق رشيد درباس، قراءة في أبرز انجازات العهد، واقتراحات لتحقيق انجازات اخرى، وكيفية تجاوز العقبات التي تعترض طريقه.

■ ما هي أبرز انجازات العهد خلال السنة الاولى؟
□ انا ارى ان اهم انجاز هو انه بات لدينا رئيس للجمهورية، واصبح في القصر الجمهوري رئيس. وحسب تجربتنا، فقد عانى الشعب اللبناني الكثير من هذا الشغور الرئاسي المتواتر، وانا اتحدث هنا عن تجربتي عندما كنت وزيرا في حكومة الرئيس تمام سلام. فقد امضينا ستة أشهر فقط كحكومة مع الرئيس ميشال سليمان قبل ان تنتهي ولايته، ثم امضينا اكثر من سنتين في حكومة بلا رئيس جمهورية. ولا انسى ابدا ان الرئيس سلام كان يفتتح كل جلسة لمجلس الوزراء بالقول: "نرجو ان يتم انتخاب رئيس للجمهورية في اقرب وقت ممكن". الامر الثاني، ارى أن هناك انجازا معنويا تحقق اذ استرد المواطنون ثقتهم بالدولة، فقد اصبح لدينا دولة برئيس للجمهورية وحكومة تتخذ قرارات. انا اعتقد أن الانجاز السياسي الكبير هو القرار الذي صدر عن الحكومة في جلستي 5 و7 آب (حصرية السلاح في يد الدولة)، بغض النظر هل تم تنفيذ القرارين بالكامل ام لا؟ فقد اخذت الدولة على نفسها عاتق التصدي لمهمة جوهرية، واتخذت قرارا ولو انه رافق القرارين بعض المشكلات المعروفة وانسحاب بعض الوزراء من الجلسة لا بل من الحكومة. رغم ذلك، اعتقد ان القرار هو قرار تاريخي ومرجعي ويبنى عليه للمستقبل. هناك ملاحظة مهمة ايضا، ان الحكومة قامت بتعيين موظفين في معظم المراكز الشاغرة في مؤسسات الدولة ومجالس ادارات المرافق الحيوية، وانا اعتبر انه انجاز كبير لكنه يحتاج الى متابعة حتى تنجز المؤسسات التي تم تجديد شبابها استكمال الدورة اللازمة وتعمل بأقصى طاقاتها. كذلك من انجازات العهد، استعادة التواصل المهم جدا مع الدول الشقيقة والصديقة. اعتقد ان هذا الامر هو بداية انفتاح في عملية النهوض الاقتصادي عبر ترميم العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة، وعبر الزيارات الخارجية لفخامة الرئيس عون ومشاركته في الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة. لعل الاجراءات الامنية التي اتخذت خلال زيارة قداسة البابا لاوون الرابع عشر هي من الانجازات المهمة التي تسجل للرئيس عون، اضافة الى كلمته امام البابا التي قال فيها: "قولوا للعالم لن نستسلم ولن نفرط ولن نغادر ارضنا". انا اعتبر هذا الكلام مهم جدا، كذلك ان زيارة البابا هي دليل على عودة الثقة الدولية بلبنان، على الرغم من كل الاخطار ومن ان لبنان يتعرض لتهديد يومي بعدوان اسرائيلي.

■ هل ترى انه مع العهد الجديد والحكومة الجديدة بدأ قيام الدولة فعليا، ام ان قيام الدولة يحتاج الى قرارات تنفيذية اوسع؟
□ انا اتفاءل بقيام الدولة فعليا، لكن قيامها يحتاج الى اكثر من قرارات تنفيذية. الحكومة انشأت هيئات ناظمة لكثير من المرافق، كالكهرباء والاتصالات والطيران وغيرها، وهذا جيد جدا... لكني كنت اتوقع ان تشكل الحكومة هيئة عليا اقتصادية مكونة من اهم رجال الاعمال واهم اساتذة الاقتصاد في لبنان، من اجل وضع رؤية تأسيسية تعيد الحيوية للنظام الاقتصادي المصاب بلوثة خطيرة هي "اقتصاد الكاش". ليس من مهمة الهيئة الاقتصادية ان ترى المشكلات وتعمل على توصيفها، بل ان تضع الخطط وتعرف كيف تحقق انجازات اكبر من خلال تشبيك القطاع الخاص مع القطاع العام من اجل النمو، ومن اجل تفعيل المرافق الحيوية التي تمس حياة المواطنين.

الوزير الاسبق رشيد درباس.

■ كيف يمكن قيام الدولة في ظل الخلافات السياسية؟
□ ارى ان من الخطأ الكبير أن ننتظر الحلول السياسية حتى تترتب عليها مساعدات من الخارج. فلنبدأ بأنفسنا عبر تمويل المرافق التي لدينا من القطاع الخاص سواء كان القطاع الخاص محليا او خارجيا، طبعا من ضمن مبدأ الشفافية والمحاسبة وبخاصة الرقابة. من الامثلة على ذلك، العمل العظيم الذي تمثل بقرار تشغيل مطار رينيه معوض في عكار، ووضع القرار موضع التنفيذ لدى الحكومة. لكني ارى ان هذا المطار لن يعمل جيدا من دون سكة حديد تبدأ عملها على الاقل من طرابلس الى الحدود السورية. يا ليتنا نستطيع اعادة سكة الحديد في لبنان كله، مما يعني اننا نكون قد قمنا بأهم انجاز اقتصادي، على الاقل في اختصار الوقت والمال على الطرقات. انا اعتبر ان عدم انجاز هذا المشروع هو تقصير من الحكومة، وفي حال لم تضع هذه الحكومة استعادة سكة الحديد في اولوياتها والبحث عن الجهة التي يمكن ان تنفذه بطريقة "بي او تي"، تكون قد فوتت فرصة كبيرة على نفسها وعلى البلاد.

> **اهم انجاز للعهد انه اصبح لدينا رئيس للجمهورية**

كما ان الحكومة لم تتصد حتى الآن لمشكلة النفايات، وهي مسألة أضعنا فيها وقتا طويلا، علما ان هذه المشكلة اصبحت لها حلول في دول العالم كافة. فلنطلع على الحلول العالمية ونلجأ اليها، وانا اعرف مثلا ان محرقة النفايات في فيينا عاصمة النمسا، مقامة بالقرب من دار الاوبرا، ونحن نستطيع ايضا ان نستقدم شركات تعمل بطريقة "بي او تي" لإنشاء محارق وفقا للمعايير الصحية الدولية، وهو امر يريح البلد اولا لمصلحة تنظيف البيئة، وفي الوقت ذاته ينتج طاقة كهربائية من دون ان يكلف الدولة أي مبالغ لأن الشركات المستثمرة تستفيد منها. كذلك لدينا موضوع الكهرباء، وهنا اتساءل: كيف يعمل اصحاب المولدات الخاصة، تجار الكهرباء التي تنير البلد؟ فلنتعلم منهم، ولنقم "كارتيلات" او نكلف البلديات في كل المناطق، او نستحضر شركات "بي او تي" حتى تتمكن الحكومة من انجاز المشروع العام للكهرباء. كلنا يعلم بأن اللبنانيين مبدعون ومبتكرون، وقد لجأوا الى الطاقة الشمسية على نحو واسع لحل ازمتهم، لكن كل ما قلته في حاجة الى مبادرات من القطاع الخاص. اعتقد ان الدولة، حتى تثبت وجودها، في حاجة الى ان تمارس وجودها في الاماكن التي تكون لها فيها سلطة بداية. من الخطأ المميت ان نعلق الممكن على غير الممكن، وان نؤجل المتاح الى ان يحصل المستحيل. لهذا ارى ان يصار الآن الى تنحية المسألة السياسية جانبا، واعتقادي بكل صراحة انه عندما ينتهي دور السلاح يصيبه الصدأ. اعتقد أن الناس، عندما يصبح لها ولاء لأرزاقها وعندما تشغل مرافقها تدريجا، يخف توترها وعصبيتها وانكفاؤها على نفسها، ويصبح لديها ولاء للدولة. لذلك ارى أن الامر مهم جدا، لا سيما لجهة القرارات التي يمكن ان تتخذها الدولة، وهو امر يحتاج الى مبادرات تخرج من الدولة ومن قراراتها.

■ ما أبرز الذي لم يتحقق مما تعهد به الرئيس عون في خطاب القسم، ولماذا تعثر؟ ما هي ابرز العقبات والمشكلات القائمة امام العهد داخليا باستثناء الاحتلال الاسرائيلي؟
□ ما لم يتحقق من خطاب القسم هو طبعا استعادة الدولة سيطرتها على كل الاراضي اللبنانية، وهو امر دونه ما نراه وما يحصل. كنا خائفين كثيرا اننا اذا فشلنا في هذه المرحلة في انجاز التسوية اللازمة الاجبارية الداخلية، ستفرض علينا التسوية من الخارج او من القنابل الاسرائيلية او ما يفرض علينا اميركيا. ◄

◄ اعتقد ان هذا الامر يجب ان يولى عناية كافية، كعناية الطبيب الجراح الذي يجري جراحة دقيقة.

■ هل من دعم سياسي حقيقي للرئيس عون في تحقيق ما تعهد به، ام ان الانقسامات السياسية والمشكلات القائمة خففت من زخم الدعم؟

□ لا شك في أن هناك دعما للرئيس عون، وفي الوقت نفسه بدأنا نلمس كلاما من بعض القوى السياسية قد لا ينطوي على دعم كامل. أنا اريد لفت النظر الى أنني لا الوم القوى السياسية واقولها بصراحة، وانا اعتبر نفسي صديقا للرئيس عون. ان العهد والحكومة بالاداء السياسي العملي الذي من شأنه ان يقيم الاقتصاد من عثراته، يمكن ان يدفع القوى السياسية الى اعادة الانتظام وفق الاعراف الدستورية، لا وفق اعراف المحسوبيات.

■ كيف يمكن ان يتخطى العهد العراقيل السياسية القائمة نتيجة التركيبة السياسية الحالية؟

□ طبعا هناك امور يستطيع ان يقوم بها العهد، اولها الخروج من اقتصاد

"استعادة التواصل مع الدول الشقيقة والصديقة بداية انفتاح في عملية النهوض الاقتصادي"

الكاش، وحتى نخرج منه يجب اعادة الاعتبار الى المصارف حتى تعود الى العمل. ولكي تعمل المصارف يجب ان تحصل على الثقة من الناس، لكن كيف ستنال الثقة من الناس الذين فقدوا ودائعهم؟ اعتقد اننا تأخرنا في انجاز قانون معالجة الفجوة المالية ومعالجة ازمة المصارف. في حال لم تكن هناك امور عملية حقيقية وممكنة ونستطيع ان نقنع بها الناس، نكون قد ضيعنا فرصة كبيرة. اما كيف يتخطى العهد العراقيل السياسية، فاعتقد عبر المبادرة وإمساك زمام الامور والابتكار وطرح مشروع جديد كل يوم، وأن نقدم للمواطنين ما يوطد الثقة بالحكم.

■ هل تؤدي صلاحيات الرئيس الدستورية المقيدة وتركيبة لبنان السياسية المعقدة الى تحقيق ما تعهد به؟

□ ان الكلام عن صلاحيات مقيدة في غير محله اطلاقا، لدينا دستور فلنمش وفقا لما يقوله الدستور. اعتقد ان رئيس الجمهورية لا تنقصه الصلاحيات اطلاقا، بدليل ان البلد كان كله معرقلا بسبب عدم وجود رئيس للجمهورية، لنعرف مدى قيمة وجود رئيس للجمهورية وما هي صلاحياته. فلنجر مقارنة بين الفترة الحالية وبين الفترة التي لم يكن فيها رئيس للجمهورية، لنعرف كم كان وضع البلد معرقلا. حاليا رئيس الجمهورية يقوم بكل الاعمال بالتفاهم مع الحكومة، واهم شيء هو وحدة الحكم، وحذار من التنابذ ومن الحواشي التي تنمّ والتي تتبع اساليب الوشاية والاثارة. الحكم هو مجموعة واحدة مسؤولة امام الناس وامام الله. اختم بتهنئة العهد بسنته الجديدة، وأحيي المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير، هذا الرجل المحترم والرجال الذين معه. كما أحيي مجلة "الامن العام"، مستغلا ايضا الفرصة لمناشدة المدير العام ان يعمل على مزيد من تسهيل امور الناس في مطار رفيق الحريري الدولي الذي يشهد زحمة كبيرة.